



Addis Ababa - Ethiopia Box 3243 Tel. 517700 Telex 21046 Fax (2511) 513036

مجلس الوزراء
الدورة العادية الرابعة والخمسون
أبوجا ، نيجيريا ٢٧ مايو - ١ يونيو

١٩٩١

CM/1661(LIV)

تقرير

الأمين العام بشأن الوضع في الجنوب الأفريقي



تقرير الأمين العام بشأن الوضع
في الجنوب الأفريقي

- ١ - كان التقرير الأخير للأمين العام بشأن الوضع في الجنوب الأفريقي قد تم عرضه على مجلس الوزراء في شهر فبراير ١٩٩١، وهو تقرير مقتضب بسبب قصر الفترة التي يغطيها وانعدام أي تطور هام في هذا المجال .
- ٢ - وقد أثير موضوعان رئيسيان خلال مناقشة الوضع في الجنوب الأفريقي ويايزالان يحتلان الصدارة لبعض الوقت ويتمثل هذان الموضوعان في الجهود التي بذلها الرئيس دي كلارك بغية توفير الظروف الواردة في كل من بيان هراري والبيان العام الصادر عن الأمم المتحدة بشأن الفصل العنصرى - والذي كان له أثر على تقليص العقوبات الشاملة ضد جنوب افريقيا . كما يتعلقان أيضا بالآثار السلبية للعنف الذى يحدث بين المواطنين المضطهدين . ويتصدى التقرير لدراسة الموضوعين على ضوء التطورات الجديدة أى عملية السلم فى انغولا وموزمبيق والمفاوضات بشأن خليج ونغيس .

جنوب افريقيا :

٣ - وتجدر الاشارة الى ان الرئيس دي كلارك كان قد أعلن في بريتوريا أمام البرلمان الموسع الثاني من شهر فبراير ١٩٩١ ، عن رغبته في التنازل عن قانون الأرض وقانون مناطق التجمع وقانون تسجيل المواطنين . وكان هذا الاعلان قد أدى الى احتدام النقاش حول امكانية رفع العقوبات ، وأعلنت بعض البلدان عن نيتها بشأن رفع العقوبات بمجرد اتخاذ الاجراءات القاضية بتطبيق القرار . ووافق المجلس على توصية صادرة عن اللجنة المختصة لردء ساء الدول والحكومات المعنية بمسألة الجنوب الأفريقي فسي اجتمعها يوم ٧ فبراير ١٩٩١ وذلك لدراسة البيان السياسي للرئيس دي كلارك المذكورة أعلاه ، وقررا بقاء العقوبات وجميع انواع الضغط .

٤ - وفي منتصف شهر مارس أدرجت حكومة بريتوريا قوانين فسي البرلمان لتنفيذ البيان السياسي الصادر في الثاني من شهر

فبراير • وماتزال هذه القوانين موضع دراسة في البرلمان • وفى تلك
 الاثناء اُدان المؤتمرون الوطنى الافريقى قرار الحكومة بشأن اصلاح
 الاراضى واعتبره خدعة لابقاء اللامساواة الحالية نظرا الى أنه يرفض
 اعادة توزيع الاراضى ودفع التعويض للذين تعرضوا لمصادرة اراضيهم •
 وكان القرار الثانى الذى اتخذته الحكومة يتمثل فى القرار المتعلق
 بالسماح للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة لمنظمة الأمم
 المتحدة بالمشاركة فى تسهيل عودة المنفيين الى جنوب افريقيا •
 وكانت الاجراءات الملائمة قد اتخذت للقيام بعمليات عودة المنفيين
 الى ارض الوطن وحتى اليوم هناك ما يزيد عن مائة ألفى قد رجعوا الى وطنهم
 خلال شهر مارس • ويقدر عدد المنفيين بحوالى ٤٠ ألفا ويجب عودتهم الى
 ارض الوطن •

وكانت عملية ادراج القوانين فى البرلمان بصفة خاصة والسعى
 لتسهيل عودة المنفيين قد اثارت نقاشا حادا حول مسألة العقوبات •
 وفى التقرير الذى رفع للدورة الأخيرة للمجلس صدر البيان التالى :
 " استقبل الرئيس دى كلارك، وزير خارجيته فى العواصم الافريقية



«وأعيدت العلاقات التجارية وفتحت خطوط النقل الجوي»
وتفكر بعض الدول في اقامة العلاقات الدبلوماسية» .

— ٧ —
وفي شهر مارس فقط «فتحت جنوب افريقيا بعثات دبلوماسية
في أربعة بلدان : واحدة في أوروبا الشرقية واثنان في غرب
افريقيا وواحدة في المحيط الهندي» . وتقام حاليا روابط تجارية
مع افريقيا وستزداد بنسبة عشرة مليون رند (٤ مليون دولار) في
السنة وقامت المملكة المتحدة بتكثيف حملتها لرفع العقوبات ولاسيما
مع المجموعة الاقتصادية الأروبية والكونسولك والادارة الأمريكية .
وتسعى اللجنة الأولمبية الدولية الى مغالبة جنوب افريقيا كما
تنتظر بقية المجتمع الدولي الغاء القرارات الثلاثة للنظر في
امكانية رفع العقوبات .

— ٨ —
وماتزال المواقف المؤيدة والمناهضة للعقوبات موضع تضارب
وأخذ ورد . ويذهب الذين يؤيدون رفع العقوبات الى القول
بان دي كلارك بذل قصارى جهده وهو خليق بان يكافأ كي نشجعه
على المزيد من العمل . اما اولئك الذين يعارضون العقوبات

تنفيذ تام للاجراءات	تم جلاء جميع الجنود ويفسر وجود الجيوش حاليا بسبب تفشى أعمال العنف .	ج - جلاء جميع الجنود عن الأحياء السكنية المعروفة بأسم " تاون شيبس " .
اداء جيد لكن ليس تاما .	الانتهاء من فرض حالة الصواري ، لكن هناك بعض القوانين الأخرى القاضية بمنع النشاط السياسي ما تزال قائمة وقد تم الشروع بالفعل في الغاء معظم أعمدة الفصل العنصرى - المحاكمة السياسية - تحليل تنفيذ الأعدام	د - انتهاء حالة الطوارئ والغاء كل التشريعات مثل قانون الأمن الداخلى القاضى بتحديد النشاط السياسى . هـ - التوقف عن المحاكمات السياسية والاعدام السياسى

تنفيذ تام لكن النظام القائم اعلان من رغبته في رفع المهلة المحدد

٩ - ومن بين الشروط الخمسة الواردة في الجدول تم الوفاء بثلاثة

بشكل كامل . ويتجلى واضحا من خلال الجدول أنه ما يزال الطريق

طويلا أمام الحكومة إذ يجب عليها أن تسرح السجناء والمعتقلين

السياسيين . ويبدو أنه ما لم تنته هذه العملية وما لم تتخذ اجراءات

لإلغاء بقية القوانين الجائرة ، فإنه سيكون من الصعب
 يمكن ان لم نقل من المستحيل الانتقال الى المرحلة الثانية
 لهذه العملية ، ويعنى التماثل الكامل مع هذه الظروف أن نظام
 بريتوريا وفر المنح المناسب للبدء في المفاوضات . وفي أغلب
 الأحيان نجد انطبعا بأن الشروط مرتبطة بالعقوبات . وقد يكون
 من الخطأ بالنسبة لأي شخص أن يعتبر الاجراءات التي اتخذها
 نظام بريتوريا مندرجة في اطار السياسة المستقبلية بشأن
 العقوبات . وعلى مؤيدي الانجازات التي تمت أن يتحدثوا
 بالأحرى عن تحسين المرحلة القادمة لهذه العملية أو البدء
 في المفاوضات . كيف يتسنى لأي فرد الحديث عن رفع الضغط
 الدولي والغاء العقوبات والمفاوضات لم تبتدى بعد ؟

١٠ - أما الذين ينادون برفع العقوبات فهم أولئك الذين فوجئوا
 باطلاق سراح نلسون مانديلا ورفع الحظر عن المنظمات
 السياسية . فهم لا يعيرون أهمية كبيرة لحق مانديلا في
 التصويت إذ أن اعدادا هائلة ماتزال قابعة في غياهب



السجون ، وهم لا يكثرثون أيضا بتعطيل أنشطة المنظمات التي رفع عنها الحظر وذلك بسبب التشريعات القائمة ، والواضح أن أولئك الذين يرغبون في رفع العقوبات لم يفكروا ابدا بأن ما حدث في جنوب افريقيا كان ضربا من المستحيل ، وهم لم يوءنوا ابدا بالعقوبات كمرحلة أولى لكنهم كانوا مضطرين اضطرارا تحت الضغط أن ينضموا الى قطار العقوبات . ومجرد حدوث تقدم طفيف يتسابقون الى امتطاء القطار . ومن السهل على المرء أن يفهم الدور النشط الذي تضطلع به المملكة المتحدة والبلدان الأروبية الأخرى في حملة رفع العقوبات .

والم يظن كل من بيان هارز وبيان الأمم المتحدة تطبيقا تاما ، فانه لن ترفع العقوبات ، وفيما يتعلق ببرنامج العمل الذي ستضعه المجموعة الدولية ، ينص بيان الأمم المتحدة على ما يلي :

- 11 -

" يجب التأكد من أن المجتمع الدولي لم يخفف من الاجراءات الحالية الرامية الى تشجيع نظام جنوب افريقيا على استئصال

الفصل العنصرى حتى يتبين أن هناك تغييرات عميقة

ولارجعة فيها تأخذ فى الاعتبار هدف هذا البيان .

١٢ - وإذا أخذنا هذا البند على حدة فإنه يوحى بعمده

تأويلات وتفسيرات بشأن مايسى " بالتغييرات العميقة والجذرية

التي لارجعة فيها " ولكننا إذا قرأنا هذا البند وربطناه

بالفقرة الأخيرة من الديباجة فإنه عندئذ نرفع كل لبس وغموض .

وهذه الفقرة هي كالتالى :

" وبناءً على ذلك سنواصل بذل كل جهد ممكن لزيادة الدعم

للنظام الشرعى الذى يخوضه شعب جنوب افريقيا بما فى ذلك

إبقاء الضغط الدولى ضد نظام جنوب افريقيا العنصرى حتى

ينتهى هذا النظام . وتتحول جنوب افريقيا الى بلد ديمقراطى وغير عنصرى

مع برائة المدعى بالأمن لجميع المواطنين .

١٣ - أما بيان هرارى فيختلف من حيث الشكل لكنه ينطوى على نفس

المعنى . وينتج على أنه بعد اعتماد الدستور الجديد ستقوم

المجموعة الدولية برفع العقوبات التى فرضت على نظام جنوب

افريقيا العنصرى .

ويتناول مضمون البيانين هذه المسألة بشكل يضعها فوق كـ
 شك ، ولا يستطيع أحد القول بأن الفصل العنصرى انتهى حتى
 بعد الغاء مايسى فى محافل منظمة الوحدة الأفريقية بأعمدة
 الفصل العنصرى لأن القانون الأساسى المتعلق بالاراضى
 والدستور الذى يتضمن أعمدة الفصل العنصرى لم يظراً عليهما
 أى تغيير . ولم يتم البدء فى المفاوضات المتعلقة باعتماد
 الدستور الجديد . ولا يستطيع القول بأن الفصل العنصرى قد
 أفرغ نهائياً الا بعد دخول الدستور الجديد حيز التنفيذ
 فى جنوب افريقيا .

وبالنسبة للذين يرغبون فى اللجوء الى الحد الأدنى من
 المقاومة والالتصاق بالجملة التى تدر على :

" التغييرات العميقة والجذرية " يجب القول بأن التغييرات
 ينبغى لها أن تكون بدون رجعة عندما يكون المسءولون
 عن هذه التغييرات غير قادرين على قلب أوضاع العملية

الديمقراطية .

- ١٥

ووفقا لمهدين البيانين ، لم يصل بعد وقت رفع العقوبات . ويجب
التذكير بأنه خلال مفاوضات لانكاسترهاوس وكذلك خلال تنفيذ
القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الأمن لم يحدث
أحد عن إزالة العقوبات حتى يحرز كل من زيمبابوي وناميبيا
على استقلالهما . لما اذن كانت حملة رفع العقوبات قد وصلت
بمنتصف الطريق عن طريق تطبيق العملية المزدوجة الى اقامة
مجتمع موحد وديمقراطي وغير منحصر داخل جنوب افريقيا؟
ومهما تكن الدوافع الجانبية فان هناك شيئا واحدا يعتبر
واضحا وجليا ، فالمبادرة لاتهدف الى التشجيع على مزيد من
الاصلاحات وفقا لمطالب الجميع لأنه في غياب الضغط الدولي ،
يستطيع نظام جنوب افريقيا ابقاء الوضع على حاله دون القيام
بمساعي جديدة تتماشى والضغط الذي يمارسه عناصر الجناح
اليمنى داخل البلاد ، اذن فان عملية رفع العقوبات تعنى تعطيل
عملية السلم في جنوب افريقيا .



١٦ - ان الحجة القاضية بابقاء العقوبات لا تستطيع ان تكون واهية لانها متينة ، وهذا ما أدركه باللجنة المختصة لردء ساء الدول والحكومات المعنية بالجنوب الأفرىقى الى التأكيد على الحفاظ على كل أنواع الضغط وابقاء العقوبات . لكن النداء الموجه من أجل رفع العقوبات بدأ يتصاعد ويتقوى . ومن المشكوك فيه ان يكون الموقف الجماعى لافريقيا حاجزا أمام هذا السد ولكن موقف افريقيا الجماعى تعرض الى التآكل حتى أصبحنا نشاء حتى فى وجود موقف جماعى افريقى . وحتى لو توصلت افريقيا الى اتخاذ موقف جماعى ، وهذا أمر ليس بالصعب تنفيذة فان هوة المصداقية ستمرس هذا الموقف للضعف . وفي هذه الحالة من المشكوك فيه ان يولى أحد الاهتمام للنداء الذى وجهته منظمة الوحدة الأفريقية . والى جانب ذلك فان موقف المنظمة ضعف بسبب ازدواجية العلامات الواردة من صفوف المؤتمر الوطنى الأفريقى . وهل يجب على المنظمة ان تتمسك

بمبادئها التي سيطفى عليها التيار الجارف ويجعلها غير مناسبة أو يدخل عليها بعض التعديلات بغية التحكم فى الوضع . وهذا الموضوع يجب أن يشغل بال الجميع حتى يتم اتخاذ أفضل القرارات بإدراك تام للحقائق . وفى هذا الصدد اقترح البعض تخفيف العقوبات على مراحل . والمشكلة فيما يتعلق بهذا الاقتراح أنه متى تم كشف الخطأ سيكون التحكم فى مسار التيار غاية الصعوبة ، فلربما قام أحد برفع العقوبات كلية ولكن وحيث أنه لا يمكن رفع العقوبات بصورة شاملة ، فإنه يتحتم النظر فى اقتراح رفع العقوبات على مراحل أو أن اقتراح من هذا القبيل .

العنف :

فى أعقاب الاجتماع التاريخى بين نائب رئيس المؤتمر الوطنى الرفيق نلسون مانديلا ورئيس مؤتمر اناتا للحرية الرئيس مانعوسو بوسيليزى ، اجتاحت موجة من التفاؤل عبر جنوب افريقيا

وخارجها بأن العنف اللاعننى له يقترب من نهايته .
والجدير بالذكر أن العنف الذى تفشى فى نائان قد انتشر الى
احياء أخرى فى جنوب افريقيا ما بين سبتمبر ١٩٩٠ وحتى
الاجتماع ما بين المسؤولين المذكورين فى ٢٩ يناير ١٩٩١ . وهذا
العنف هو مثار قلق كبير لافريقيا والمجتمع الدولى . ولقد اسفر
هذا العنف عن موت الآف من الناس وخسارة كبيرة فى
الممتلكات .

١٩ - ولقد أصّر كثير من الناس البارزين فى جنوب افريقيا ومن بينهم
الرئيس دن كلارك ، وكذلك الصحافة على أن الاجتماع بين
مانديلا وموسنيزورى كان اجتماعا ضروريا من أجل انتهاء العنف ،
وهذا يشرح الآمال العريضة التى ظهرت فى أعقاب هذا
الاجتماع . ولقد رحّب العالم أجمع بالاتفار الذى تم بينهما ،
وعلى عزمهما على العمل سوا لانتهاء العنف .

٢٠ - ليس من المؤكد عما اذا كان قد حدث انخفاض في حجم
 وكثافة العنف بعد النداءات المشتركة التي اعلنها الزعيمان
 ولكن ما هو مؤكد هو أن العنف لم ينته ، لقد عاد اكثر فراسة
 بحيث أن معظم المؤيدين والراغبين في انتهاء العنف
 والمناصرين لشعب جنوب افريقيا المضطهد مازالوا يتساءلون لما اذا
 وكيف تقع مثل هذه المأساة لشعب في وقت تعاضت فيه
 الآمال . لقد أطلق الرصاص على أناس يحضرون الاجتماعات
 الشعبية وقتلوا مثلهم مثل مشيخي الجنازة الأبرياء الذين تم
 قتلهم دون رحمة . لقد طارد مؤيدو اناتا اتباع المؤتمر الوطني
 كما قام مؤيدو المؤتمرون الوطني بمهاجمة مؤيدي " اناتا " وفي
 بعض المناسبات قام البوليس بمهاجمة أنصار المؤتمر الوطني ولم
 يوفر لهم الحماية واستمرت سلسلة العنف .

٢١ - وفي نفس الوقت تقابل كل من مانديلا ويوسيلامرة أخرى في
 محاولة لانقاذ الموقف . ومرة أخرى اتفقا على القيام بعملية



٢ - ان العنف يمكن أو لا يمكن صنع العملية السياسية
بالإضافة الى تشجيع قيادة المؤتمر الوطنى وحزب انكاتا للحريسة
لتكثيف جهودها من أجل الحد من العنف وربما حان الوقت
لمنظمة الوحدة الأفريقية لرأب الصدع بينها وبين المنظمات فى
جنوب افريقيا من خلال مؤتمر المائدة المستديرة لتبنى ميثاق
السلوكيات أو مذكرة تفاهم .
دول المواجهه :

٢٣ - ان استمرار قيام جنوب افريقيا بأعمال زعزعة الاستقرار ضد
دول المواجهه يجعل من الضرورى على الأمانة الاستمرار فى
متابعة عملية السلام فى انغولا وموزمبيق حيث يستمر البحث عن
حل دائم بالرغم من اندلاع الأعمال العدوانية من حين
لآخر وبالرغم من أعمال السطو التى تقوم بها عناصر اليونيتسا
و " الرينامو " .

٢٤ - في انغولا ، كما هو في موزمبيق تولدت الآمال خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٠ في ايجاد حسم سريع للصراعات الا ان هذه الآمال بدأت تنحصر خلال الشهر الأول من عام ١٩٩١ . ففي انغولا توقفت المفاوضات بسبب الخلاف على موعد وقف اطلاق النار والانتخابات .

وبعد انهيار المباحثات مباشرة منحت اليونيتا هجمات على أهداف اقتصادية . وفي موزمبيق استمر وبصورة متكررة خرق وقف اطلاق النار الذي تم توقيعه في روما في أول ديسمبر ١٩٩٠ من جانب الرينامو ، وبذلك وضع عملية السلام برمتها في مأزق .

٢٥ - قد يبدو أن كلاً من اليونيتا والرينامو تعمدان تحطيم المفاوضات بالرغم من التنازلات الكبيرة التي قدمتها كل من حكومتى انغولا وموزمبيق ، ومن المعتقد أن الموقف المتشدد الذي تتخذه المنظمتان هو نتيجة استمرار الدعم الدولي لهما ، إذ يذكر أن الولايات المتحدة قد قدمت ما يعادل

مبلغ ٦٥ مليون دولار في صورة معدات عسكرية الى اليونيتا في
العام الماضي . اما الرينامو فقد استمرت ايضا في تلقي دعم مالي
وعسكري سخي من جنوب افريقيا .

ويقال أيضا أن الرينامو ليست مهتمة بأن تكون حزبا سياسيا
ينافس في الانتخابات وأن اهتمامها الوحيد هو التفاوض من أجل
ضمان مقاعد لها في الحكومة .

٢٦ - وبالرغم من الاستغزازات استمرت كل من انغولا وموزمبيق في
متابعة عملية السلام ، فقد اجتمعت حكومة انغولا مع اليونيتا في لشبونة
وقت اعداد هذا التقرير ، ولقد أعربت حكومة انغولا عن تفاءلها
بشأن احراز تقدم للجهد الحالي ، وأن هذا التقدم سوف يمهد
الطريق الى التوقيع على اتفاقية وقف اطلاق النار .

ويذكر أيضا أن حكومة موزمبيق والرينامو سوف يعقدان جولة
مفاوضاتهما القادمة في ١٥ ابريل ١٩٩١ في روما .

ناميبيا :

٢٧ - دخلت حكومة ناميبيا في مفاوضات تمهيدية مع نظام بريتوري



AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

1991-05-27

Report of the Secretary-General on the Situation in Southern Africa

Organization of African Unity

Organization of African Unity

<https://archives.au.int/handle/123456789/10851>

Downloaded from African Union Common Repository